

المقتطف

الجزء الخامس من المجلد الحادي والستين

١ ديسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٢٢ - الموافق ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١

الاحزاب السياسية والبرلمان

كثرت هذه المقالة منذ شهرين فاصدين ان نشرها لدى صدور الدستور . اما وقد تألف الآن حرب سياسي نجمل رئيسه وانضمام الاحلال التام وفتح كل غرض من الاقراض التي روي اليها وقد جازمها فلم تر بأش من نشر رأينا ايضاً لاسيما وان البلاد مستعظم الى غفقات كثيرة لحظ منها السياسي لا نستطيعها ما لم تكن حكومتها النجاة التامة بما يزيد ثروتها اي ما لم يكن فيها حرب سياسي اقتصادي غرضه الاهم وقاية العظمى زيادة ثروة البلاد بكل وسيلة ممكنة

الغرض الاحزاب

لا يستقيم امرامة دستورية نياية ما لم تكن حكومتها بامورها السومية كنهاية التخريم وحفظ الامن ونشر التعليم والتفصل في النطاوي . ولكن لا بد من الرقابة على رجال الحكومة لئلا يقتضروا فيما يجب عليهم نحو امتهم او يسرفوا في امورها او يجازفوا في حقوقها . ويتم هذه الرقابة بقسمة نواب الامة الى حزبين يراقب كل منهما الآخر حتى اذا قبض احدهما على زمام الاحكام وقت الآخرة بالمرصاد بناقشة الحساب على كل خطوة . ويحسن حينئذ ان يكون الحزبان متكافئين عدداً على قدر الامكان حتى يسهل عليهما ان يتناوبا الحكم دواليك . ويظهر لنا ان الانتصار على حزبين كبيرين كما في الولايات المتحدة الاميركية وكما كان في انكلترا الى عهد قريب خير من انقسام النواب الى احزاب كثيرة تضع معها الغاية الكبرى وهي سهولة تداول الاحكام

والناس يتفقون عادة في الامور الجوهرية الحيوية ولكنهم يختلفون في وجهة النظر اليها . فيجب ان يكون الفارق بين هذين الحزبين وجهة النظر حتى

يسمى كل منهما في مسنحة ابلاد بطريقه . فاذا فشل حزب الوزارة في سعيه
خلفه الحزب الآخر وقبض على الامة بالحكومة وتناول اسمي بطريقه .
يظهر هذا الاختلاف في اكثر الحكومات النيابية فقد كان عند الانكليز حزبان
كبيران حزب المحافظين Conservative وحزب الاحرار (او المتساهلين او طالبي
تحرير الشعب من التقاليد والتيرود القديمة) Liberals . الاول بحسب ان الافضل
للبلاد الانكليزية ان تحتفظ بتقاليدها ولا تتساهل في شيء منها . والثاني يفضل
مجاراة الزمان ولا يوجب الشد بان تقاليد اقتصادية في سياسة الامة . والغرض الذي
يرمي اليه الحزبان واحد وهو عزة البلاد واسعاد سكانها ولكنها يسيانها اليه في
طريقتين مختلفتين

وفي الولايات المتحدة الاميركية حزبان كبيران (١) حزب الريبليك Republique
وحزب الديموقراط Democratie ومعنى الكلمتين واحد اي الجمهوري ولكن
احدهما من اصل لاتيني والاخرى من اصل يوناني . وغرض الحزبين واحد وهو
حفظ البلاد واسعادها لكنها مختلفان في بعض الوسائل المؤدية الى ذلك فاولهما
يحسب ان مصلحة البلاد تستلزم تنوية الحكومة المركزية ووضع المكوس العالية
على ما يرد اليها من المصنوعات والمنتجات الاجنبية حتى لا تناظر مصنوعات البلاد
ومنتجاتها . والحزب الآخر يقول ان المكوس العالية تزيد في اسعار العروض
اجنبية كانت او وطنية فيتحمل هذه الزيادة جمهور السكان ولا يستفيد منها
الا التجار واصحاب المقامل

وسائر وجوه الاختلاف بين الاحزاب في سائر البلدان تجري على هذا النمط
لانه كلما تعرض مسألة جوهرية وليس لها وجهان فقد يكون الاختلاف بينها على
تكثير النفقات الحربية او تقليصها وعلى تطويل مدة الخدمة العسكرية او تقصيرها
وعلى مخالفة بعض الدول او عدم مخالفتها ونحو ذلك من الشؤون التي الغرض منها
مصلحة الامة ولما اختلفت وجهة النظر اليها

ناقي الآن الى ما يحسن ان تكون عليه احزابنا المصرية

(١) اقبل الانتخاب الاخير في امريكا الذي حدث في ٧ نوفمبر عن ٣٢٥ من الحزب الجمهوري
و ٢٠٨ من الديموقراط وواحد من الحزب الاشتراكي وواحد من حزب العمال وواحد من حزب
الاستقلال

انقسم أكثر السكان منذ عهد غير بعيد إلى حزبين حزب الوفد وحزب الوزارة، والغرض الجهرى الذي يرمي إليه هذان الحزبان واحد وهو استقلال مصر التام. فلا اختلاف بينهما من هذا القبيل ولو كانا مختلفين في الطريقة الموصلة إلى هذا الاستقلال. فإذا كان الاستقلال قد حصل فعلاً باعتراف فريق من المفكرين لم يبق ثمّة وجه لجعل الناس حزبين من هذا القبيل. وإذا فرضنا أن الاستقلال لم يتم فملا حتى الآن فلا بدّ من أن يتم قريباً وحينئذ لا يبقى مجال للاختلاف في أمره ويترتب علينا أن نبحث عن أمور أخرى يختلف الرأي فيها فتُجسّد أساساً لانقسام الأحزاب في إدارة البلاد.

إن أذن نظرنا أكثر المفكرين من الكلام طبعاً وكتابة فيه منذ سنة إلى الآن يدل على اختلاف كبير محدود في مسألتين حيويتين: الأولى مسألة السكر وكان الاختلاف فيها قائماً بين المنتهجين أي بين زارعي القصب ومستخرجي السكر منه وبين الذين يتصرفون السكر تجاراً كانوا أو غيرهم من سائر السكان. فالفريق الأول يطلب حماية السكر للمصري من منافسة السكر الاجنبي له، أما منعه من دخول البلاد أو بوضع رسوم كبيرة عبيد حتى يزيد سعرة على السعر الذي لا يفتن به زارعو القصب ومستخرجو السكر منه. وهو طلب وجيه تعمل به بلدان كثيرة لحماية منتجاتها الزراعية والصناعية. والفريق الثاني فريق التجار والمستهلكين وهو الفريق الأكبر من السكان يقول إن الأصلح للبلاد أن تكون تجارتها حرة فإذا استطاع غربنا أن يزرع القصب ويستخرج السكر منه ويربح ولو باعهُ بنصف الثمن الذي يطلبه المنتجون عندنا فلا بدّ من أحد أمرين إما أن نجد سبيلاً لتقليل تقفات زرع القصب واستخراج السكر منه والاكتفاء بالربح المتدنى حتى يصير ثمنه مثل ثمن السكر الاجنبي أو نمدل عن زرع قصب السكر ونبدله بزراعة أخرى لا خسارة منها. وما يقال عن السكر يقال عن القمح والذرة وسائر ما ينتج من هذا القطر. والرأيان وجهان ولكلٍّ منهما حسنات وسيئات إذا عمل به. ومن هذا القبيل حماية القطن المصري باتباع الحكومة لجانب كبير منه والمبالاة بشعبه. فإن أكثر سكان القطر من زارعي القطن ولا يرتاب أحد في أن القطن المصري يباع الآن وقد بيع دائماً في السنوات الاخيرة بأقل من السعر الذي يستحقه. والفريق بين الثمن الذي يباع به الآن والسعر الذي يستحقه ملايين

كثيرة من الجنبات قد لا تتراعى عشرين مليوناً في السنة . ويرى كثيرون ان الحكومة تستطيع حماية القطن حتى يبلغ السعر الذي يستحقه كما تعمل حكومة البرازيل في البن الصادر منها حينما يهبط سعده لكن تجار القطن واكثر وزراء الحكومة يخافونهم في ذلك ويقولون ان ابتعا الحكومة لجانب من انقطن لا حكاره عمل لا يجزه علم الاقتصاد السياسي لانه نوع من المضاربة ثم هو يشجع بلداناً اخرى على زرع القطن المصري فتزيد المزاحة ويهبط الاسعار ولا يبقى لقطنا المقام الذي له الآن . فالمتحون تقوم مصالحهم بحماية ما يتجونه والمستهلكون ومنهم التجار وحفلة اموال الحكومة لا يمتنون بهذه الحماية بل يخافون من عواقبها

تسمية الحزب

فيما مجال واسع تقسم السكان الى حزبين مختلفين حزب المنتجين وهو كثير في القطن وقليل في السكر ونحوه وحزب المستهلكين وهو كثير في السكر وقليل في القطن على اختلاف كبير بين القطن وسائر المنتجات . وقد يجوز ان يسمى هذان الحزبان بالحزب المنتج والحزب المستهلك ولكن هذه التسمية ليست حسنة لاسباب وان عندنا اعتبارات اخرى سياسية وادارية يختلف المتفكرون في النظر اليها ولا بد من ان يهتم بها نواب الامة . ومقام الحزب يعظم في النفس اذا اختيرته اسم كريم الفتة الاذن مثل حزب المحافظين وحزب الاحرار او الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي او الحزب الملكي والحزب الوطني . فيحسن ان تختار اسماً لكل حزب يدل على الاغراض التي يمتاز بها ويكون من الاسماء المألوفة التي تقع في الاذن وفقاً حسناً وتسهل ترجمتها الى اللغات الاوربية وتكون مألوفة عند الاوربيين ويسهل استعمالها مفردة وجمعاً ولا يكون في معناها اقل ضعة ولا اقل غضاة من اسم الحزب الاخر . وقد توفقت الاميركيون في تسمية حزبهم اسمين شريئين مختلفين لفظاً متقنين معاً فيستطيع كل منهما ان يستغراب اسمه ولا يرى حطة فيه ولا غضاة من اسم الحزب الاخر كما تقدم

ولعل اسم المحافظين Conservatives واسم الاقتصاديين Economists او المستقلين Independents من اسجح الاسماء لفظاً ودلالة ان لم يكونا اسما فيطلق الاول على الحزب الذي يحتفظ بالنظام الاداري الحالي والملاقات

الدولية المظفرة فلا يزيد الرسوم الجزئية مثلاً تقع في مشاكل مع الدول التي نعامنا . ولا يحاول حماية القطن مثلاً بتكديس حمايته نوعاً من المظفرة المالية التي لا تؤمن فأقربها بل يصرف همته الى تمرير مقام البلاد السياسي والاجتهادي . واما الحزب الاقتصادي او المستقل فتكوت مرتبة الكبرى حاية مصالح القطر الاقتصادية (المعاشية) بكل وسيلة ممكنة فيزيد الرسوم على الواردات التي يمكن الاستغناء عنها كما يفتح من القطر ويحمي الصادرات الخصوصية كالقطن ولو اضطرت حكومته ان تستدين عشرين مليوناً من الجنيهات لهذه الغاية ويراعي مصالح البلاد الاقتصادية ولو تضاربت مع مصالح سائر الدول
البرلمان او المجلس

اتفقت اللجنة التي وضعت مشروع الدستور المصري على ان يكون للشطر مجلسان كما هي الحال في اكثر البلدان الدستورية احدهما اعضاؤه منتخبون كلهم انتخاباً رسمياً ومجلس النواب وتكون الوزارة منتهية اي من الحزب الاكثر عدداً فيه وهي تستعني اذا قوي الحزب الآخر عليه فلم يبق لها كثيرة كافية تؤيدها على انجاز اعمالها وحينئذ يكلف الملك واحداً من الحزب الآخر بتأليف الوزارة او يعاد انتخاب النواب اي بحال الفصل في الخلاف الى الامة . والمجلس الثاني بعض اعضائه ينتخب انتخاباً وبعضهم يعين تعييناً ومدته عشر سنوات ومجلس الشيوخ . واختصاص كل من هذين المجلسين مبين في مشروع الدستور بالاسهاب وجعل البرلمان مجلسين احسن لصحة اعماله وقلة الخطأ فيها مما لو كان مجلساً واحداً ولكنه لو كان مجلساً واحداً لكان انجاز الاعمال فيه اسرع . غير ان ضمان صحة الاعمال اهم من ضمان سرعتها

وتسمية المجلس الاول بمجلس النواب كما في فرنسا واميركا افضل من تسميته بمجلس العامة كما في انكلترا او مجلس المبعوثان كما في تركيا ولو كان في تسميته بمجلس النواب غرضاً من المجلس الثاني لانها تضر كأن اعضاءه الثاني ليسوا نواباً عن الامة اما تسمية المجلس الثاني بمجلس الشيوخ فالمرجح عندنا انها لا ترضي كثيرين من اعضائه لا لانهم لا يحترمون كلمة شيخ بل لشيوع هذه الكلمة في العربية والغات الافريقية ايضاً واطلاقها على شيخ البلد وشيخ العربية وكل كبير قبيلة وكل لابس عمامة . ومجلس الشيوخ ترجمة حرفية لمجلس السنات او السناتو عند الرومان قديماً

وتجد بعض الدول الحديثة الآن . ومن الشريب ان هذه اللفظة اي لفظة سنات
ترادف كلمة عربية لفظاً ومعنى فان العرب كانوا يقولون في جاهليتهم واوائل
اسلامهم جمعنا اسناننا واستشرنا اسناننا او ذوي الاسنان منا يريدون شيوخهم
المتقدمين في السن . أفلا يحتمل ان مجلس السنات الروماني كان معروفاً عند العرب
بانه مجلس الشيوخ فاستعملوا كلمة سن واسنان بهذا المعنى . أو لا يحسن ان نطلق
كلمة مجلس السنات بالعربية على مجلس الشيوخ . ولكن ماذا تفعل بالمفرد منه .
ان الاوربيين ينسبون المفرد اليه ويقولون سناتور وهي كلمة غثة يفتخر بها .
افلا يحسن بنا ان نقتبسها كما هي ونقول سناتور بدل شيخ كما نقول امبراطور
ودكتور وافوكاتو ومرشال ووزير ملك وباشا وما اشبه من الالاقاب الكثيرة
التي اسلمها يوناني او لاتيني او فارسي او توكي . واي وجيه يتنظم في هذا المجلس
ولا يفضل ان يلقب بلقب سناتور بدل شيخ ولا سيما اذا كان اميراً وزيراً او
صاحب رتبة اخرى من الرتب العالية

هذه الالاقاب من الاعراض ولكنها لازمة مثل صائر المزايا التي يفتخر بها
صاحبها . والاميركيون الذين استخضوا بكل القاب الشرف الدولية احتفظوا بلقب
سناتور كأنه جزء متمم للمل العظيم المطلوب من اعضاء المجلس الاعلى من مجلسهم
النيابيين اي مجلس السنات

بقي ماذا نسمي مجموع المجلسين اذا اجتمعوا كجلس واحد او اذا اريد الاشارة
اليهما معاً . فان لجنة الدستور وجمهور الكتاب اطلقوا عليها اولاً اسم البرلمان
ثم اراد بعضهم العدول عن هذا الاسم لانه غير عربي وقاتم ان في الحكومة
المصرية اسماء كثيرة غير عربية مثل سلطان وديوان ونيشان وقرمان وديديان
وبعضها استعمل من عهد الجاهلية . ولا يتعذر ان نسمي مجموع المجلسين باسم عربي
مثل مجلس الشورى او مجلس الامة او المجلس المصري . وقد يكون الاصح ان
نطلق عليه اسماً واحداً عربياً نجهل علماء له حتى ينقل بلقظه الى اللغات الاوربية من
غير ان يترجم ترجمة كاقبل الروس في تسمية مجلسهم بالدوما والاميركيون في تسمية
مجلسهم بالكنغرس وتصلح لذلك كلمة مجلسين بالمعنى لان المشي شائع في العربية
للاتين المتماثلين او المتناقضين مثل الابوين للاب والام والخانقين للشرق والغرب
والاصفرين للقلب واللسان والجديدين للنهار والليل . واذا تعذر ذلك فلا نرى

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that proper record-keeping is essential for the integrity of the financial system and for the ability to detect and prevent fraud. The text notes that without reliable records, it would be difficult to track the flow of funds and identify any irregularities.

2. The second part of the document outlines the specific requirements for record-keeping. It states that all transactions must be recorded in a clear and concise manner, using a standardized format. This includes recording the date, amount, and purpose of each transaction. The document also mentions that records should be maintained for a minimum of five years, unless otherwise specified by law.

3. The third part of the document discusses the role of internal controls in ensuring the accuracy of records. It explains that internal controls are designed to prevent errors and fraud by separating duties and requiring authorization for transactions. The text notes that a strong internal control system is crucial for the reliability of financial information.

4. The fourth part of the document addresses the issue of data security. It states that all records must be stored in a secure and protected environment to prevent unauthorized access or loss. This includes implementing physical security measures, such as locking records in a secure cabinet, as well as digital security measures, such as using encryption and access controls.

5. The fifth part of the document discusses the importance of regular audits. It explains that audits are conducted to verify the accuracy of records and to identify any areas of weakness in the internal control system. The text notes that audits are a key component of the financial reporting process and are essential for maintaining the trust of stakeholders.

6. The sixth part of the document discusses the role of management in ensuring compliance with record-keeping requirements. It states that management is responsible for establishing a culture of integrity and for providing the resources and support needed to implement and maintain effective record-keeping practices. The text notes that management should also be involved in monitoring and evaluating the effectiveness of the internal control system.

7. The seventh part of the document discusses the consequences of non-compliance with record-keeping requirements. It states that failure to maintain accurate records can result in financial reporting errors, which can lead to legal and regulatory penalties. The text notes that non-compliance can also damage the reputation of the organization and erode the trust of stakeholders.

8. The eighth part of the document discusses the importance of ongoing training and education. It states that all employees involved in record-keeping should receive regular training to ensure they are up-to-date on the latest requirements and best practices. The text notes that training should cover both the technical aspects of record-keeping and the ethical implications of accurate reporting.

9. The ninth part of the document discusses the role of technology in record-keeping. It states that the use of technology can help to improve the efficiency and accuracy of record-keeping by automating many of the manual processes. The text notes that technology can also help to enhance data security and make it easier to access and analyze records.

10. The tenth part of the document discusses the importance of transparency and accountability. It states that organizations should be open and transparent about their financial reporting practices and should be held accountable for the accuracy of their records. The text notes that transparency and accountability are essential for building trust and for ensuring the integrity of the financial system.

11. In conclusion, the document emphasizes that maintaining accurate records of all transactions is a fundamental responsibility of any organization. It stresses that proper record-keeping is essential for the integrity of the financial system and for the ability to detect and prevent fraud. The document provides a comprehensive overview of the requirements for record-keeping and discusses the role of internal controls, data security, audits, management, and ongoing training in ensuring compliance. It also highlights the consequences of non-compliance and the importance of transparency and accountability.